الثورة
الاربعاء 2 ذو الحجه 1433هـ 17 أكتوبر 2012م العدد (17500)

الحوار.. وموقف الإسلام من زواج القصر!!؟

2-1

أحمد يحيى الديلمي

■ منذ أعلنت لجنة الإعداد للحوار الوطني الشامل ضم موضوع زواج القصر إلى قوام جدول أعمال الحوار الوطني الشامل تعالت أصوات الاستهانة والتهكم، والتشكيك في النوايا، وتعددت المقاربات المصلحية التي رأت أن الفكرة تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وأنها إنما مثلت استجابة لرغبات الدول والمنظمات الدولية، ولم تخل العملية من التعريض بالمرأة وإثارة اللغط حول مستوى تمثيلها في اللجنة للتشكيك في سلامة الاختيار..
والإيحاء بدورها في إقناع الآخر بتبني الفكرة ورفعها إلى صدارة المهام، والقضايا الوطنية الهامة في حين يرى أصحاب هذا التوجه أنها مجرد قضية هامشية حسم أمرها وحدد صفات التعامل معها الشرع الإسلامي القويم وبالتالي فإن دخولها في نطاق القضايا التي يفترض أن يناقشها مؤتمر الحوار الوطني الشامل مثل أحد عوامل الإحباط وإضعاف ظ حماس الناس عن التفاعل والمشاركة الجادة في التهيئة والإعداد للحوار لأن إدراج مثل هذه القضايا دل على الاستهانة بالفكرة والسعي إلى إلهاء الناس عن مناقشة القضايا الأساسية من منظور هذا البعض.

ما أسلفت كان اختزالاً لوجهات نظر عبرت عنها عدد من التعليقات والمقالات الصحفية في وسائل التواصل الاجتماعي والصحفي وتضمنتها خطب الجمعة في منابر المساجد.

ما أثار حماسي ودفعني للخوض في نفس الموضوع حديث أحد الدعاة الجدد عن الفكرة وإصراره على التوظيف السياسي للدين والقضايا الوطنية المفصلية فلقد استند إلى مفهوم وثقافة الولاء الضيق للجماعة والحزب لا يرى إلا إطارها الخاص ولا يدافع إلا عن مصالحهما الذاتية لإقناع المجتمع بأن نفس المصالح استحقاق مشروع على كل فرد إقراره والتسليم بمضمونه كأساس لاستغلال الحوار المرتقب واستدراج الناس إلى مواضع الاحتقان الأيديولوجي بما سيترتب عليه من تأثيرات سلبية لا تتوقف تداعياتها عند إفشال الحوار فقط لكنها ستعيد الأوضاع إلى أسوأ مما كانت عليه لا سمح الله.

قبل أن تتفاقم الأمور وتتوالى الانتكاسات لا بد أن تناقش هذه القضايا بموضوعية لنتحاشى الانزلاق إلى متاهات لا يحمد عقباها. قبل الدخول في العمق لا بد من الإجابة على بعض الأسئلة ومنها كيف ننظر إلى المرأة وما مفهوم الشراكة التي نمنيها بها ولماذا نستكثر عليها مناقشة القضايا التي تؤرق الكثير من النساء ومنها الزواج المبكر كأبشع الجرائم التي تتعارض مع قيم الإسلام الإنسانية وتخالف صفاته الحضارية وأبسط معاني احترام الذات البشرية هذا الأمر لا يمكن تجاهله ونحن بحاجة إلى توضيح ماهية العلاقة بين الرجل والمرأة على أساس الرباط الإلهي المقدس المتمثل في الزواج وإذا لم تناقش هذه القضية بوضوح وشفافية فسوف تستمر تداعيات وأد المرأة بأسلوبه الجديد، مصدر القلق والرعب الذي يؤرق حياة النساء على امتداد الوطن اليمني حتى إذا سلمنا بموضوع الاستعانة بالآخر لإدراج الموضوع في جدول أعمال الحوار، فإن هذا لا يقلل من أهميته بقدر ما يضاعف هذه الأهمية وما كان لمثل هذه الظواهر أن تصبح مصدر تشويه للإسلام لو وجد المعالجات المسئولة، ومن المفيد هنا أن نذكر بأن موضوع زواج القاصرات نوقش على نطاق واسع وانتهى النقاش إلى وضع قانون تدرج في الإقرار إلى أن قوبل بالتشدد والرفض المطلق في مجلس النواب.

وفي هذا دليل على أن نفس القوى حتمت خروج الفكرة من النطاق وفتحت الباب أمام الآخر للتدخل إن كان فعلاً قد تدخل!!

الاستدراك السابق جدير بالنقاش كونه محور التداعيات الناتجة عن المواقف الارتجالية والأفق الضيق الذي يجعل المصلحة الذاتية فوق كل الاعتبارات بحيث يصبح الارتهان للآخرين خياراً مفضلاً ووحيداً.

مقاربة متواضعة للفكرة

ما ينبغي التأكيد عليه أن الإصرار على الضجيج والصراخ والبقاء في مربع المكايدات وتسقط الهفوات والأخطاء لا يخدم القضية الوطنية ولا الدين بقدر ما يهيج المشاعر ويخلق مناخات غير سوية تحبط المساعي الصادقة للحوار والمصالحة.

وطالما أن كافة القوى متفقة على أهمية الحوار الوطني الشامل باعتباره المدخل الوحيد للخروج من أتون الأزمة وانتشال أبناء الوطن من براثن الخوف والقلق، لماذا لا تسبق الحوار ندوات مفتوحة تتصدى لمناقشة بعض القضايا المثيرة للجدل، على أن تتسم النقاشات بالمنطق والموضوعية والعقلانية كمقدمة لتقريب وجهات النظر وتوفير قاعدة مشتركة لفهم القضايا التي تتسم بالحساسية وفي المقدمة قضية الزواج المبكر لأنها تتصل بأحكام الدين فقد تتحول إلى بؤرة للمزايدة وتفخيخ الحوار بدعوى نصرة الدين والشريعة.

موقف الإسلام الثابت في النصوص

استناداً إلى ما أسلفت قررت الخوض في هذا الجانب برؤية أعتبرها اجتهاداً متواضعاً أرجو من الخالق سبحانه وتعالى التوفيق للفوز بالأجرين إذا أصبت أو أجر واحد إذا لم أصب كما ورد في الحديث المشهور عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم:

الموضوع: زواج الفتاة القاصر التي تكون دون البلوغ في وجهة النظر الإسلامية ودون السن القانونية في الأنظمة الاجتماعية الدولية المقرة من منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة التابعة لها.

المرأة في المنهج الأهلي

بالعودة إلى قصة تكوين الخلق في القرآن الكريم تتضح عظمة الرؤية الإلهية في الخلق فأكد أن مقتضى اختلاف النوع لا يعني التفاضل ولا التشريع لاستبداد طرف على الآخر، بقدر ما تمثل عملية بيولوجية اقتضتها عملية التناسل والتكاثر واكتمال مقومات ابتلاء الإنسان في الحياة.

قال تعالى: ((إنا خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه)).

وبالتالي فإن الدور المعول على المرأة في العملية حدد طبيعة خلقها المتصف بالرقة والجمال لبيان أهمية المرأة في هذا الجانب قدم الخالق سبحانه وتعالى مشهداً عملياً دل على إمكانية أن تتفرد المرأة بالتناسل واكتمال مقومات الخلق كما جاء في قصة خلق نبي الله المسيح عيسى بن مريم عليه السلام للدلالة على أن نفخة الروح فعل يختص به الخالق سبحانه وتعالى ويمكن أن تتم عملية الخلق والتكوين في غياب الرجل قال تعالى: ((والتي أحصنت فرجها فنفخنا فيها من روحنا وجعلناها وابنها آية للعالمين)).

وفي هذا دلالة على الأهمية القصوى لوجود المرأة في أهم عملية الاستمرار الحياة وهي التناسل بالعودة إلى تفاصيل البداية نجد أن الخالق سبحانه وتعالى وزع المهام بين الرجل والمرأة طبقا لطبيعة التكوين.

الأعمال التي تحتاج إلى الخشونة والقوة أسندت إلى آدم عليه السلام والأعمال الخفيفة أسندت إلى حواء.

على أن هذا التوزيع لم يقتض الإلحاق والإتباع فقد ظلت المسئولية مشتركة كما نلاحظ في القرآن الكريم بياناً واضحاً للأمر فحملت النصوص صفة الثنائية في كل المشاهد القرآنية للدلالة على المسئولية المشتركة وأن آدم وحواء معنيين بالخطاب ((ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين)).

وعلى نفس المنوال وردت النصوص القرآنية التي تحدثت عن الموضوع بما في ذلك التوبة والاعتراف بالذنب وطلب المغفرة.

قال تعالى على لسانهما ((ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين)).

وهي رؤية عملية عن الشراكة الحقيقية في كل الجوانب الحياتية لا يستقيم أمر الحياة إلا إذا توفرت صفاتها الكلية.

اللمحة التي أسلفت كانت ضرورية لإزالة اللفظ ورفض الأفكار المشوشة التي تحولت إلى حكايات شعبية وبلغت إلى حد الروايات المنسوبة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ومثلت قاعدة الانطلاق لظلم المرأة واعتبارها كائنا تابعاً ملحقاً بالرجل هو الذي يفكر باسمها ويقرر مصيرها وصولاً إلى اختيار شريك حياتها وإجبارها على الارتباط به بالقوة وإن كانت لا ترتضيه، واعتبار مثل هذه الأفعال ترجمة لروح الدين وامتثال لأحكامه استناداً إلى هذا الموروث تناسلت الحكايات وغزت بطون الكتب في شكل روايات ومنها:

المرأة خلقت من ضلع أعوج
المرأة ناقصة عقل ودين وميراث
حواء كانت سبب خروج آدم من الجنة
المرأة ربيبة إبليس
المرأة مالها إلا الزوج أو القبر
ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة
لا يوجد فتاة ماتت بسبب الزواج.
زوج بنت الثمان وعلي الضمان

وهناك حكايات وروايات عديدة وقصائد شعرية اعتبرت المرأة مخلوقاً ساذجاً أو شريرة لا تؤمن حتى على نفسها.

وهذه ربما كانت الثقافة التي سلبتها الإرادة وجعلتها تستسلم للرجل وصولاً إلى مواصفات المشهد الذي كرسته بعض الجماعات الإسلامية بتحويل المرأة إلى ماكنة انتخابية لإعلاء مكانة الرجل.

في الحلقة القادمة سنتطرق إلى موقف الإسلام من زواج القاصرات إن شاء الله.

الأطراف المعنية والتهدئة المطلوبة

عارف الدوش

● ،، «الأطراف المعنية» مصطلح وتسمية أوردها الشهيد محمد أحمد نعمان في كتابه الشهير «الأطراف المعنية في اليمن» والنعمان الأبن الذي كان يسميه القاضي الإرياني « الغوية» للتذكير فقط تم اغتياله بكاتم صوت في بيروت في ٢٨يونيو١٩٧٤ م وهو داعية الدولة المدنية والحكم المدني والحوار والسلام وما جاء في هذا الكتاب الهام يمكن الرجوع إليه فكثير منه لازال صالحاً ويمكن الاستفادة منه في هذه المرحلة والتهدئة المطلوبة والإنفراج المستحب في هذه المرحلة الهامة والحرجة والحساسة هو الذي يخفف الإحتقان بين «الأطراف المعنية»، عقلاءها ومجانينها شمالاً وجنوباً وفي الوسط و الغرب والشرق وهو احتقان متراكم بين «الأطراف المعنية» جزء منه مستور و مسكوت عنه والجزء الآخر منظور وبارز للعيان والاحتقان بنوعيه هو ما يسود الدول والمجتمعات قبيل التفكك فعلينا وضع الدواء والبلسم الناجع للقضاء على الاحتقان بنوعيه وهذا الدواء موجود الآن في المبادرة الخليجية وآيتها التنفيذية كتسوية سياسية مدعومة اقليمياً ودولياً ولأول مرة نرى هذا الدعم لليمن سياسياً واقتصادياً لكنه ليس حباً في اليمن وإنما خدمة للمصالح الدولية والأقليمية باعتبار أن جوار اليمن أهم منطقة وقود وطاقة للعالم وما على « الأطراف المعنية» عقلاءها ومجانينها سوى استغلال الدعم الاقليمي والدولي من خلال التنفيذ الخلاق للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية والسير في طريق تنفيذها وتفسيرها التفسير الإيجابي باعتبارها تسوية لمشاكل اليمن العالقة وقد ضمنت هذه التسوية مطالب وأهداف كل «الأطراف المعنية».

■ وأول لوازم ضمان التنفيذ الناجح للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية التهدئة والانفراج وهما أمران مطلوبان بالضرورة في بلد تم حكمه منذ عقود بالتراضي والمهادنات والترضيات وغض الطرف عن أقوياء « الأطراف المعنية» عقلاء ومجانين ويحدثنا التاريخ اليمني أنه في فترات سابقة مرت اليمن باضطرابات وأزمات وتقلبات وانتكاسات وانقلابات واغتيالات وعاشت فترات طويلة غير مستقرة وكانت فترات الاستقرار والتوحد والاتحاد قليلة وإذا ما قرأنا التاريخ بتمعن سنجد أن الفترات الذهبية هي تلك التي سادت فيها دول وحكومات انتهجت مبدأ اللامركزية الواسع أو ما يسمى اليوم بالفيدرالية، فمنذ حمير وسبأ وذو ريدان وقتبان وأوسان ويمنات والفيدرالية أو المخاليف هي نمط الحكم في اليمن وارتبطت التهدئة والانفراج والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في اليمن بجعل «الأطراف المعنية» تحكم ويكون لها اليد الطولى في مربعات تواجدها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية سواء قبل الإسلام أو بعده وعند الرجوع إلى تاريخ اليمن القديم والحديث المعاصر سنجد أن فترات الازدهار ارتبطت بالتهدئة والانفراج بين مكونات اليمن السياسية والجغرافية والدينية والمذهبية.

■ والتهدئة والانفراج ليس معناها ترك « الحبل على الغارب «وغلبة الانفلات والفوضى أو كما يقال غلبة القوة بمنح « الأطراف المعنية» الصلاحيات الكاملة يعمل مجانينها ما يحلو لهم يبطشون ويحبسون وينهبون ويذيقون الرعية ويلات الظلم كما كان حاصل خلال فترة حكم الأئمة أو حكم المشائخ ومراكز القوى والمتنفذين بل لابد من فهم التهدئة والانفراج أنها منح صلاحيات لمكونات الشعب اليمني السياسية والجغرافية والتنوع الطائفي والمذهبي والخصوصيات في اختيار من يحكمها على المستويات المحلية أولاً وعدم فرض قيود أو حكام بأي شكل من الأشكال فالوحدة الوطنية تفترض وجود اعتراف كامل بمكونات هذه الوحدة وإعطاء حرية حركة وصلاحيات لهذه المكونات بكل أنواعها وأشكالها وخصوصياتها الجغرافية والبيئة والثقافية والشعبية وكل الخصوصيات ابتداء بالملبس ومروراً بشكل ونوع التدين وانتهاءً بشكل البناء ونوع الاقتصاد وطريقة الحكم وتسيير شئون الناس بدون شمولية واحتكار لطريقة الحكم والتفكير ونوعية الاختيارات للناس هذا في تصوري هو مفهوم التهدئة والانفراج المطلوب في اليمن.

ففي شمال الشمال وفي الوسط وفي الجنوب وفي الغرب وفي الشرق هناك خصوصيات حياة ومميزات جغرافية وبيئية وطرائق عيش ونمط حكم وتدين وتسيير شئون الناس تختلف من مكان إلى آخر، وإذا أردنا النجاح في بناء يمن جديد علينا احترام التنوع وتنميته ليخدم الناس في مربعات سكنهم وعيشهم وعدم استفزاز هذه التنوع بأي شكل من الأشكال كما حصل خلال فترة حكم الرئيس السابق « صالح» وفي مراحل تاريخية سابقة باعتراف من كانوا في الحكم أنفسهم.

■ والتهدئة والانفراج يتطلبان سرعة إدارك «الأطراف المعنية»، عقلاءها والمجانين للحظة التاريخية التي تعيشها اليمن والتي منحت لها من قبل المجتمعين الاقليمي والدولي لظروف موضوعية وذاتية تتلخص بإيقاف زحف «الثورة والتغيير « من اليمن إلى المناطق المجاورة باعتبارها خزان وقود العالم ومحطة مرور التجارة الدولية وهنا يتطلب من « الأطراف المعنية «عقلاءها والمجانين إدراك أن العالم اختار لليمن طريق تسوية دعمها بقرارات دولية وهذه التسوية المتمثلة بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية تراعي كثيراً « الأطراف المعنية « بعقلائها ومجانينها ونحن الآن في المرحلة الثانية لتنفيذ المبادرة الخليجية وفيها مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي من المفترض فيه أن يناقش ويبحث ويقر شكل نظام الحكم ويصيغ دستوراً جديداً للبلاد وهذا يتطلب من جميع «الأطراف المعنية»، عقلاءها والمجانين المشاركة في مؤتمر الحوار والجميع يطرح رؤيته لشكل نظام الحكم والدستور الجديد ولا خطوط حمراء على أي طرف بما فيهم المجانين ونقصد بمجانين «الأطراف المعنية» من يحملون السلاح ويعتبرونه وسيلة حسم للقضايا العالقة ومن يرفضون دولة النظام والقانون الدولة المدنية الحديثة.

■ وأخيراً كما نعلم جميعاً أن مجانين» الأطراف المعنية في اليمن «عندما يتمكنون تسود الفوضى والعبثية والاقتتال وتبرز النعرات المناطقية والجهوية والطائفية ولن ولم يروضهم غير الاحتكام للنظام والقانون وبسط هيبة الدولة وهذه تحتاج لقيادة قوية صارمة تتخذ القرارات الجريئة في الوقت المناسب وتجيد التقاط اللحظات التاريخية وإلا فمنطق الثورة الذي هو منطق بات وحاسم ومنطق تغيير جذري لا يهادن فمن لم يروضه النظام والقانون سيروضه منطق الثورة الذي يبدو حتى الآن أنه الأفضل لترويض مجانين «الأطراف المعنية في البلاد».

التراث.. وتحديات المسخ بأدوات المعاصرة

محمد عمر كويران

■ لاشك أن التراث بآثاره الحسية والاعتبارية، هو من ابرز ملامح هوية أي كيان اجتماعي، قبيلة كان هذا الكيان، أم شعبا، أم امة. ولان حركة الحياة قائمة على قانون التطور المستمر، فان الموروث الشعبي لابد أن تطاله أثار التطور، وتنعكس عليه ملامح التغيير بهذا القدر أو ذاك.

وفي هذا الإطار من التصور، فان التغيير لابد له أن يحصل بمفاعيل الزمن، والسياق الحضاري، الذين يشكلان بالمحصلة، فضاء معاصرة اللحظة التالية للتغيير، بحيث تكون لكل عصر ملامحه الاجتماعية، في الوقت الذي ينبغي أن يظل فيه التراث نسيم الامتداد إلى الأصالة، لأنه تراكم مستنبت في أحضان بيئتها، وتفاعل متواتر معها، فكان بهذه المقاربة الجدلية، بمثابة اللوحة الفنية التي رسمت الأجيال المتتالية ملامح هويتها عليها، ومن ثم فهي تعرض للجيل المعاصر صورة حال الأجداد بكل إبعاده.

وإذا كان من الصعب منع تأثير عوادي الزمن على التراث، لأنه انسياب فيزيائي موضوعي خارج السيطرة المجتمعية، إلا أن التأثير فيه ايجابيا ضمن سياق حضاري معين، لصالح الحفاظ الوقائي على بصمات التراث، ينبغي أن يظل نزوعا حضاريا هادفا، يؤصل للخصوصيات الشعبية عند كل من يعنيهم الأمر.

على أن التراكم التراثي لأي مجموعة كانت، يواجه تحديات الاختراق بالعصرنة للأسباب المذكورة، إضافة إلى تحديات المسخ بالغزو الأجنبي، عبر ثقافة الهيمنة المعولة، التي لاشك انه أبدعت الكثير من المنجزات العلمية والتكنولوجية، مما وفر رفاهية اجتماعية على نطاق واسع بأعلى درجات الإشباع المادي والجنسي، رافقتها في ذات الوقت، تعاسة إنسانية، يحس الفرد إزاءها بالاستلاب، ويفتقر إلى تلك السعادة الضائعة، التي يتمنى أن تعود له حتى بطريقة النكوص، والحنين إلى الماضي السعيد على قساوة ظروفه.

ولكي يبقى الموروث التراثي منسجما مع الذات الجمعية التي أبدعته، في تراتبيته مع الجيل الصاعد، ويبقى متوازنا مع العصرنة، في حركة انسياب منتجاته المادية من التراث المعماري، والحرف الموازية، بالإضافة للسلوكيات المرافقة لها، فان عليه أن يتشبث بخصوصية سياقه الحضاري بوعي تام، لكي لا تسلبه العصرنة شخصيته، وتنتزع منه هويته، في نفس الوقت الذي ينبغي عليه أن يرتقي باستخدام معطيات العصرنة بأعلى درجات الأداء الواعي، لكي يختزل الضياع في الكفاءة، الناجم عن اختزال السياق، ويتجاوز سطحية الاستيعاب، وصعوبة التمثل، الذي يعني كلفة مضافة، مادية ومعنوية معا، تتمظهر بأشكال معقدة من التخلف، والاستلاب، وتدني مستوى الانتفاع، مالم يتم التمكن من تدجين تلك المعطيات بكفاءة، لكي تتلاءم مع خصوصية طبيعة البيئة التي ينساب ألينا في ثناياها من الماضي ذلك الموروث.

ولعل تطور استخدامات الهاتف المحمول، وطرح الشبكة العنكبوتية، وشيوع الفضائيات كوسائط معاصرة للتواصل المباشر، الذي أنهى العزلة المكانية للأفراد، وخلق مجتمعا معولما بالتواصل، كان حقا احد ابرز انجازات ثورة الاتصال والمعلوماتية، التي حققت لنا الكثير من المنافع، بعد أن نجحت في إلغاء المسافات بين الناس، واخترقت كل الحواجز، وزادت من أواصر التواصل الاجتماعي، وقللت اكلاف المواجهة المباشرة بوفر الزمن الفائض، إلا أن عدم توازن المستخدم مع سياق تراثه، ونمط أخلاقياته، دفعه تحت وطأة الانبهار، وأحيانا من غير وعي، لانتزاع الاستخدام من سياقه الايجابي المشار إليه بالتجاوز على الموروث من القيم، لكي يكون أداة سفه أنساني، وانحطاط اجتماعي، من خلال المضايقات الهابطة للآخرين، بالمكالمات الرخيصة، وتصوير المشاهد المسيئة، والتدردش القبيح، ومشاهدة الأفلام الإباحية ، فراح المجتمع يدفع ثمنها باهظا في حالات كثيرة ، ناهيك عن العزلة الوجاهية المباشرة. لذلك كان المسخ بالعصرنة مزدوجا، إذ هدد قيم المجتمع المتلقي بالتشويه، في نفس الوقت الذي اختزل السياق الحضاري المتمدن لهذه التكنولوجيا المتقدمة، ليقتصر على سلبيات الانتفاع بارجحية واضحة ، وخاصة بين فئات الشباب، التي لا تهتم كثيرا بمعطيات الخصوصية والحفاظ على التراث، تحت وطأة الانبهار الزائف بتلك المعطيات.

لذلك يتطلب الأمر أن ننتبه إلى مخاطر المسخ بتحديات العصرنة ، الذي ما انفكت تتركه على هوية التراث، بتسفيه العادات والتقاليد الحميدة، في نفس الوقت الذي تمسخ فيه الصورة الايجابية لأبدعتها، التي هي احد أدواتها المعاصرة للهيمنة، لاسيما بعد أن فتح الفضاء ألمعلوماتي بقنواته الفضائية، وشبكة الانترنت، والهاتف النقال، الباب على مصراعيه، أمام الغزو الأجنبي للدخول إلى بيوتنا بدون استئذان، ليؤسس لثقافة جديدة، وعادات جديدة، ومصطلحات جديدة غير مألوفة، سيكون لها بالطبع أثرا كبيرا على تغيير سلوك الجيل، الذي بدأنا نلمس جنوحهم صوب الانسلاخ التدريجي من سيطرة البيت، والتفلت من ضوابط المجتمع بشكل واضح، والانزياح خارج حدود فضاءات سيطرة الأب والأم، بمسارات غريبة عن المألوف من الموروث الاجتماعي، حيث تفاقمت فجوة الجيل مع غزو العصرنة بشكل مقلق، يهدد بتفكك قيمي واجتماعي، يقود إلى الضياع والاستلاب المحقق في الأفق المنظور، مما يؤدي بالمحصلة إلى مسخ الهوية، وقطع التواصل الحركي مع التراث ..

okwiran@gmail.com

فيسبوكيات

JOIN US ON facebook CLICK HERE

قضايا حوارية

شوقي القاضي

■ لا تُغرقوا أجندة الحوار الوطني بغير ما يحقق تأسيس اليمن الجديد وحل القضايا السياسية الكبرى !!
الأصل هو أن يقتصر " الحوار الوطني " حول ترتيب النظام السياسي لليمن الجديد، ويتناول على وجه الخصوص مواضيع: نظام الحكم، والدستور، والنظام الانتخابي، والقضية الجنوبية ، وقضية الحوثيين، ... والقضايا الجوهرية المرتبطة بذلك في إطار مبدأ تحقيق أهداف التغيير والديمقراطية.
وعليه .. فإني أرى أن حشر قضية " زواج الصغيرات " ومثيلاتها في أجندة " الحوار الوطني " كان غير موفق وغير منطقيّ ، حيث لا داعي لإغراق الحوار الوطني في قضايا غير ما وُضِعَ لهُ ، مع إيماني بأن قضية " تحديد سن أمن للزواج " هي قضية عادلة ، حماية لأمهات الغد وأطفال المستقبل ، ولكن هذا القضية وأخواتها ينبغي أن تُناقش في إطار مؤسسات قادمة ، وعبر لجان متخصصة ، بعد أن ترسو سفينة اليمن على شواطئ التغيير الديمقراطي والنظام المدني.

دراجات نارية

محمد القاضي

■ مسلسل الاغتيالات بالدراجات النارية شبيه بمسلسل الاغتيالات التي سبقت حرب ١٩٩٤م واستهدفت قادة الحزب الاشتراكي، والتي كانت وسيلة القتل فيها الهيلوكس !!!!

جواب المتنبي

لطفي النعمان

■ لم يعد أحد دارياً كيف يقرأ الآخرون وكيف يفهمون الأمور ويكيفونها؟
الجواب لدى المتنبي:
كَذَا عوالك كُلُّ يَدّعي صِحَّةَ العَقل.. وَمَن ذا الّذي يَدري بِما فيهِ مِن جَهلِ.